



الدلال للعقيل: ما دراساتكم تجاه الإنفاق الحكومي ومواجهة الهدر منذ 2017 حتى تاريخه؟



محمد الدلال

مقدار الهدر يصل 7 إلى 8 مليارات دينار فهذا بلا شك رقم مالي كبير ومخيف ويعادل ما تذكره الحكومة

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزيرة الدولة للعقيل قال في مقدمته: سبق أن تقدمت بسؤال برلماني لوزير المالية بشأن التصرفات الرسمية الحكومية بوجود هدر في الإنفاق الحكومي بلغ 40٪ من ميزانية الحكومة وقد أجاب وزير المالية في 2018/5/13، حيث أشار إلى جهود مجلس الوزراء أو وزارة المالية في مواجهة الهدر المالي في الإنفاق الحكومي إلا أن الإجابة لم تكن وافية، وإذا علمنا أن

من وجود عجز مالي أن لم يفوقه رقمياً، مما يؤكد أن الإدارة المالية لجميع الوزارات والجهات الحكومية تعاني من ضعف وتراجع خلق حالة الهدر الحكومي، وحيث أن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط لديها متابعة لشؤون الوزارات في تنفيذ الخطط التنموية ومنها الخطط المالية، كما أن الوزارة المختصة متابعة لشؤون المجلس الأعلى للتخطيط بما يجب من دراسات في هذا الشأن، لذا يرجى إفادتنا بالتالي:

1- ما الدراسات أو أوجه التقييم التي أعدها أو نظرها كل من المجلس الأعلى للتخطيط والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في شأن الإنفاق الحكومي ومواجهة الهدر في الإنفاق الحكومي منذ بداية عام 2017 حتى تاريخه؟

2- من واقع متابعة الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط لأداء الوزارات والجهات الحكومية في تنفيذ الخطط التنموية ومنها حسن استغلال الجانب المالي والابتعاد عن صور الهدر في الميزانية الحكومية، يرجى تزويدي بالدراسات الخاصة بوضع التقارير المتابعة من الوزارات والجهات الحكومية منذ بداية عام 2017 حتى تاريخه.

وجه النائب فراج العريبي سؤالاً إلى وزيرة الأشغال العامة د.جنان بوشهري قال في مقدمته: قامت وزارة الأشغال منذ سنتين بمشاريع صيانة الشوارع الداخلية للعديد من المناطق، وذلك بعد ظهور حاجتها لطبقة جديدة من القار، لكن الوزارة لم تعلن عن بقية مشاريع الصيانة لكل المناطق والضواحي بمحافظة الكويت المختلفة.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:



فراج العريبي

الشوارع؟

2- ما آلية اختيار صيانة الشوارع الداخلية لأي منطقة؟

3- هل يتم القيام بالصيانة وفقاً لحالة الشوارع ومدى تأثرها.. أم هناك معايير أخرى؟

يرجى إفادتنا بالإجابة وفقاً لنظم الاختيار التي تمت بها صيانة المناطق الحديثة كجنوب السرة.

4- ما العمر الافتراضي لطبقة القار؟ وما الفترة الافتراضية لإعادة صيانة الشارع مجدداً؟

«التشريعية»: من غير المنطقي

تحديد نسبة الربح في «العمالة المنزلية»

لا يزيد أو يقل عن 10٪ من متوسط التكلفة الاجمالية لاستخدام العامل الواردة في النشرة السنوية من إدارة العمالة المنزلية أو الفعلية تجاوز هامش 10٪ اعلى أو أدنى من المتوسط المذكور بالنشرة السنوية بالنسبة لمكاتب العمالة المنزلية قد يتبرر شبهة مخالفة احكام الدستور خصوصاً فيما يتعلق بواجبها لخدمة عمال العمالة المنزلية باعتباره قطاعاً خاصاً يقوم بعمل تجاري حر فلا يجوز تحديد نسبة الربح سواء بالحد الأعلى أو الأدنى للعمل الحر، إضافة إلى أن ذلك قد يؤدي إلى صعوبات عملية فمن غير المنطقي تحديد الحد الأعلى والأدنى لنسبة الربح في القانون، ولم يبين الاقتراح بقانون الإجراءات في حال تعذر الحصول على الحد الأدنى من الربح بسبب ظروف سوق العمل، كما لم يحدد مصير الزيادة في الربح في حال تحقيق نسبة أرباح اعلى من النسبة المحددة.

2- يفترض أن يكون محل الاحكام الواردة في الاقتراح بقانون تعديل على القانون رقم (68) لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية والقانون رقم (69) لسنة 2015 بشأن إنشاء شركة مساهمة مقلدة لاستخدام وتشغيل العمالة المنزلية، وليس قانون مستقل لتفادي تشعب القوانين، حيث إن النصوص الواردة في الاقتراح بقانون جميعها معدلة لاحكام تضمنها القانونين المشار إليهما، فتحديد مدة ضمان مكاتب الاستخدام لاستمرارية العامل المنزلي وارد في المادة (17) من القانون رقم (68) لسنة 2015 المشار اليه، وكذلك الاحكام المنظمة لإدارة العمالة المنزلية بوزارة الداخلية واردة في ذات القانون، اما تحديد نسبة الربح لاستخدام العامل المنزلي بالنسبة لشركة مساهمة مقلدة فهي واردة في المادة (1) من القانون رقم (69) لسنة 2015 المشار اليه.

3- ورد في بديحة الاقتراح بقانون الإشارة إلى المرسوم بالقانون رقم (40) لسنة 1992 في شأن تنظيم مكاتب تشغيل الخدم الخصوصيين ومن في حكمهم، وهو غير معمول به بموجب القانون رقم (68) لسنة 2015 المشار اليه.

4- تصحيح اسم القانون رقم (91) لسنة 2013 المشار اليه في البديحة ليكون «وعلى القانون رقم (91) لسنة 2013 في شأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين».

رأي اللجنة (التصويت):

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بأغلبية آراء الحاضرين من أعضائها (13) على الاقتراح بقانون المشار اليه مع الأخذ في الاعتبار الملاحظات سالفة البيان.

رأي الأقلية: انبني رأي الأقلية غير الموافقة على وجود شبهة مخالفة احكام الدستور في تحديد نسبة الربح في استخدام العمالة المنزلية وذلك لأن نشاط استخدام العمالة المنزلية عمل تجاري حر ولا يجوز تحديد نسبة الربح للعمل الحر كما جاء في الاقتراح بقانون، مع التأكيد على أن مبدأ الاقتراح بقانون نبيل وهدفه حماية المواطنين وتحقيق أكبر قدر من الضمانات لهم. واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تفضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية.

سلطان العبدان

وافقت اللجنة التشريعية على الاقتراح بقانون في شأن تحديد وخفض تكلفة استخدام وتشغيل العمالة المنزلية المحال لها بصفة الاستعمال، وذلك بأغلبية آراء أعضائها الحاضرين. وأحالت اللجنة تقريرها رسمياً إلى مجلس الأمة والذي تنشره «الأنباء» والرج على جدول أعمال دور الانعقاد الخامس عشر ما يلي: التقرير الثالث عشر بعد المائة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بشأن تحديد وخفض تكلفة استخدام وتشغيل العمالة المنزلية (المحال بصفة الاستعمال). وورد في نص التقرير عن الاقتراح بقانون تحديد وخفض تكلفة استخدام وتشغيل العمالة المنزلية المقدم من النواب أسامة الشاهين وعلي الدقباسي ومحمد هاني وعبدالله فهاد وحسن الدلال ما يلي: احال رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون المشار اليه بتاريخ 2017/4/30، لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس. وقد قدم العضو محمد هاني بكتاب مؤرخ 2019/2/5 يطلب تبني الاقتراحات بقوانين المقدمة من د. جمان الحريش.

اجتماع اللجنة: عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2019/10/13. موضوع الاقتراح بقانون: بعد البحث والدراسة رأت اللجنة ان الاقتراح بقانون نص في مادته (الأولى) على زيادة مدة ضمان العامل المنزلي من قبل المكتب التي عامين أو مدة العقد بدلا من ستة اشهر، والزمّت المادة (الثانية) الشركة المساهمة المقلدة لاستخدام وتشغيل العمالة المنزلية بموجب القانون رقم (69) لسنة 2015 بعدم تقاضي أي شكل من الربح أو التكاليف يزيد أو يقل عن (10٪) من المتوسط المذكور بالنشرة السنوية التي تصدرها إدارة العمالة المنزلية أو (10٪) من التكلفة الاجمالية الفعلية لاستخدام العامل المنزلي ايها أقل، وتلتزم مكاتب العمالة المنزلية بعدم تجاوز هامش (10٪) اعلى أو أدنى من المتوسط المذكور بالنشرة السنوية، كما نصت المادة (الثالثة) على أن تقوم (إدارة العمالة المنزلية) بإصدار نشرة سنوية في شهر يناير من كل عام ميلادي بمتوسط التكلفة الاجمالية لاستخدام العمالة المنزلية، وضمنت المادة (الثالثة) زيادة عمل الشركة ان نصت على أنه لا يجوز أن يكون الموظف بإدارة العمالة المنزلية قريباً حتى الدرجة الرابعة، أو شريكاً أو مستفيداً بأي شكل من الشركة المساهمة المقلدة لاستخدام وتشغيل العمالة المنزلية أو أي من مكاتب العمالة المنزلية. يهدف الاقتراح بقانون المشار اليه- وحسبما جاء بمذكرة الايضاحية - إلى تلبية الحاجة الماسة لتعديل القانون رقم (68) لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية لتحقيق أكبر قدر من الضمانات لحقوق الأطراف. عرض عمل اللجنة: ترى اللجنة أن هدف الاقتراح بقانون نبيل ويحقق ضمانات أكبر للمواطنين في استخدام العمالة المنزلية إلا أن هناك عدداً من الملاحظات التي أوردتها اللجنة على الاقتراح تتمثل في الآتي: 1- النص على عدم تقاضي الربح بما

5- ما أدوار ومهام الإدارات المختصة في وزارة الأوقاف لمراقبة وجود صور الدعم اللازمة وبالأخص الصيانة وتوفير المنظفات من خلاله للعناية بالمساجد، وهل توجد تقارير لدى الوزارة بشأن توافر صور الدعم اللازمة للمساجد؟

6- هل صحيح أن بعض الشركات أو الأطراف المتعاقد معها من قبل الوزارة خالفت العقود المبرمة مع الوزارة خلال الأعوام 2018 و2019 والوزارة امتنعت عن صرف باقي مستحقاتها لها وادى ذلك إلى قيام بعضها بعدم صرف رواتب العاملين في المساجد أو توفير الخدمات المتعاقد بشأنها وما هو موقف الوزارة لمواجهة هذا الأمر؟

المسؤولة في الوزارة التي تراقب أداء تلك الشركات وهل توجد ضمانات لمنع الشركات من عدم صرف رواتب العاملين في خدمة المساجد.

3- هل توجد لدى الوزارة خلال الأعوام 2018 و2019 شكوى أو دعاوى قضائية مرتبطة بعدم صرف رواتب عمال خدمة المساجد وما هو موقف الوزارة من ذلك؟

4- يرجى تزويدي بالمبالغ المخصصة للشركات حالياً التي تتولى جلب عمالة لخدمة المساجد مع تحديد اسم الشركة في كل محافظة أو منطقة وقيمة عقود مقاولي العمال ومقدار ما صرف لكل شركة والمتبقي من قيمة تلك العقود.

2- ما إجراءات وزارة الأوقاف لضمان التزام الشركات بسداد رواتب العمال وما هي الجهة

النقص وغياب الخدمات التي تقدمها وزارة الأوقاف من منظفات وصور الدعم الأخرى حتى اضطر بعض رواد المساجد مشكورين لتولي مباشرة توفير الدعم للمساجد من أموالهم الخاصة، ويعد ذلك تقصيراً كبيراً من الوزارة.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1- يرجى تزويدي بالمبالغ المخصصة للشركات حالياً التي تتولى جلب عمالة لخدمة المساجد مع تحديد اسم الشركة في كل محافظة أو منطقة وقيمة عقود مقاولي العمال ومقدار ما صرف لكل شركة والمتبقي من قيمة تلك العقود.

2- ما إجراءات وزارة الأوقاف لضمان التزام الشركات بسداد رواتب العمال وما هي الجهة

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعللة قال في مقدمته: كفل كل من الشرع والدستور حقوق الناس وأوجبوا إعطاء الأجير أجره ورفع الظلم عنهم، ولقد زادت الشكاوى التي يصرح بها البعض من العمال الذين يعملون من خلال شركات الخدمة والصيانة في المساجد بقيام الشركات المسؤولة والمتعاقد معها من قبل وزارة الأوقاف بعدم صرف رواتبهم أو صرف جزء منها خلاف القانون أو عقودهم في عدد من المساجد في محافظة العاصمة تحديداً وغيرها من المحافظات، ومن جانب آخر، لاحظ المصلون في عدد من المساجد

استفسر عن الأسماء المستبعدة منهم

عبدالله يطلب كشفاً بعدد المرشحين لمنصب مدير عمليات الغاز في مصفاة الأحمدى



د.خليل عبدالله

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالاً إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء خالد الفاضل بشأن الاستفسار عن الترتيبات الأخيرة بالصفيف الماضي لمنصب مدير عمليات الغاز في مصفاة ميناء الأحمدى - إحدى شركات مؤسسة البترول الكويتية. وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1- كشف بعدد المرشحين لمنصب مدير عمليات الغاز في مصفاة ميناء الأحمدى، علي أن يتضمن مسماياتهم الوظيفية وتخصصاتهم الوظيفية والقضايا التابعين له، وسنوات الخبرة العملية، والتدرج الوظيفي، والتخصص العلمي

مع تزويدي بنسخة من الألية المعتمدة والإجراءات المتبعة في التعيين بهذه الوظائف، وفي حال عدم وجود آلية معتمدة في إجراءات التعيين فيرجى توضيح أسباب عدم توافر هذه الألية والمعايير لهذه الوظائف.

3- تزويدي بتفاصيل المفاضلة الأولية كاملة مع النقاط التي حصل عليها كل مرشح لكل بند من بنود المفاضلة لمنصب مدير عمليات الغاز بمصفاة ميناء الأحمدى، مع بيان أسماء الناخبين المرشحين لشغل منصب مدير عمليات الغاز بمصفاة ميناء الأحمدى من تم استبعادهم وعدم مقابلتهم؟ إذا كانت الإجابة بنعم- فيرجى تزويدي

النتائج للناخبين والمرفوضين.

4- هل يوجد من بين المرشحين لمنصب مدير عمليات الغاز بمصفاة ميناء الأحمدى ممن تنطبق عليه شروط شغل الوظيفة ورغم ذلك تم رفضه؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بأسباب الرفض وبيان باسم المرشح المرفوض وتخصصه العلمي وسنوات خبرته العملية والمهام العملية التي سبق أن شغلها سابقاً.

5- هل يوجد من بين المرشحين لشغل منصب مدير عمليات الغاز بمصفاة ميناء الأحمدى من تم استبعادهم والمهام العملية التي سبق أن شغلها سابقاً.

بأسباب الاستبعاد، وبيان باسم المستبعد وتخصصه العلمي وسنوات خبرته العملية والمهام العملية التي سبق أن شغلها سابقاً.

6- تزويدي بنسخة من القرار الصادر بتشكيل لجنة التقييم والتعيين في منصب مدير عمليات الغاز بمصفاة ميناء الأحمدى، مع بيان المسمايات الوظيفية لأعضاء اللجنة وتخصصاتهم العلمية وسنوات خبرتهم العملية، مع توضيح ما إذا تم الأخذ بالاعتبار أن يكون أعضاء اللجنة من ذوي التخصص العلمي والعمل في التقييم والمفاضلة في تعيين مدير عمليات الغاز.

اختتام أعمال دور الانعقاد الرابع للفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي

الدقباسي: للكويت سعي دؤوب لدعم وتعزيز العمل العربي المشترك

والأمن القومي.. وقضية المياه بالنسبة لمصر قضية وجود وأرواح

العبيبي: قرارات البرلمان العربي تمثل الشعوب وتطلعها إلى المستقبل وناقشنا تقارير رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب ودعم حقها ومصر لحماية أمنهما المائي

الفاهر- هناء السيد

أكد النائب علي الدقباسي سعي الكويت الدؤوب وعلى رأسها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، لدعم وتعزيز العمل العربي المشترك والدفع به إلى آفاق أرحب، جاء ذلك خلال مشاركته في الجلسة العامة الأولى لدور الانعقاد الرابع للفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي. وقال الدقباسي إن الكويت مستمرة في انتهاج هذه السياسة على كل المستويات، بدءاً من صاحب السمو الأمير ووصولاً إلى كل السلطات «لدعم الأمن القومي العربي والدفع باتجاه إنعاش العمل العربي المشترك والمحافظة على مصالح



علي الدقباسي



خالد العتيبي

عربي التي تبني هذه الفكرة باعتبار أن «قضية المياه وجود وقضية أرواح». وقال: يجب أن نكون متضامنين فيما يتصل بهذا الموضوع، ولابد أن نمارس جميعاً كل أنواع العمل من أجل تحقيق مصالح مصر التي هي المتبعية لمصالح الأمة العربية الإسلامية.

وأوضح أن الكل يعلم أن العمل العربي «ليس على ما يرام وأنه لا سبيل ولا خيار للدول العربية إلا تعزيز الأمن القومي، بالتعاون والعمل والمحافظة على مصالح شعوبها».

وأعرب عن الأمل في استصدار البرلمان قرارات تدفع

بهذا الاتجاه، مؤكداً أن الكويت حريصة على تطبيق السياسة التي ينتهجها صاحب السمو الأمير والرامية إلى السلام وتعزيز الأمن في المنطقة والمحافظة على المصالح المشروعة والمتاحة.

وشدد الدقباسي في الوقت ذاته على أن القضية الفلسطينية تمثل اهتماماً كبيراً للعالمين العربي والإسلامي، لاسيما في ظل الانتهاكات المستمرة للكيان الصهيوني، مبيناً أن عدم تطبيق القانون الدولي وعدم محاسبته بمنزلة إشارة مرور خضراء للتصرفات غير المقبولة لاسيما قبل أن تكون قانونياً.

وأشار إلى طرق الاجتماع

إلى قضية رفع اسم السودان من «قائمة الإرهاب»، وأيضاً الملف المتصل بقضية المياه بالنسبة إلى مصر، مبيناً أن هناك أيضاً تقارير أعدتها اللجان البرلمانية وينتظر أن تناقش اليوم ويتخذ بشأنها قرارات.

وأضاف: «حتى نكون أكثر وضوحاً وصدقاً، إن الأوان لفتح صفحة جديدة من العمل العربي المشترك الفاعل والبعيد عن الاجتماعات التي لا تسمن ولا تغني من جوع».

وأوضح الدقباسي أن «الشعوب العربية تريد عملاً عربياً موحداً وأمنًا وقومياً حقيقياً، واهتماماً من الأشقاء في كل الاتجاهات، والابتهاج إلى ما يحاك ضد

الإمة ومصالحها وسيادتها واستقرارها»، مضيفاً: «وهذا مشهد واضح، خاصة مع توسعات الكيان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة». من جهته، أكد النائب خالد العتيبي أن قرارات البرلمان العربي تمثل الشعوب العربية في تطلعاتها إلى المستقبل ومواجهة مشكلات الحاضر. وقال العتيبي، إن الجلسة ناقشت عدة موضوعات أبرزها تقرير جري التصويت عليه «بالإجماع» لرفع اسم السودان من «قائمة الدول الراحية للإرهاب».

وأشار إلى مشروع قرار للتضامن مع السودان، ومصر لحماية أمنهما المائي، وتخرج من البرلمان العربي تمثل الشعب العربي.